خطاب السيد الرئيس
محمود عباس " أبو مازن "

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

في
افتتاح جلسة المجلس التشريعي الثاني

رام الله في ١٨شباط ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

" وأمرهم شورى بينهم "

صدق الله العظيم

الأخوات والإخوة أعضاء مجلسنا التشريعي الثاني

السادة أعضاء السلك الديبلوماسي

السيدات والسادة الحضور

الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انه ليوم عظيم في حياة شعبنا الفلسطيني ومسيرته الوطنية حيث نُنصب فيه دستوريا مجلسنا التشريعي الثاني، هذا المجلس الذي اختاره شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس، عبر انتخابات حرة ونزيهة شهد لها العالم كله، من خلال مئات المراقبين، وجرت بكل هدوء منذ البداية وحتى إعلان النتائج.

لم يكن لهذه الانتخابات أن تُجرى، لو تم استبعاد أي فصيل أو تنظيم سياسي، أو منع أهلنا في القدس

الشرقية من المشاركة فيها، هذا ما أكدت عليه بأصرار رغم كل الضغوط، وهذا ما حدث فعلا،وها أنا أرى بينكم من يمثلون القدس، ومن يمثلون كل الأطياف السياسية الفلسطينية،فهنيئاً للاخوات والاخوة اعـضاء المجلـس على الثقة التي منحها الناخبون لهـم، مـع تمنيـاتي بنجاحهم في تحمل المسؤولية الملقاة على عاقتهم.

وبهذه المناسبة أود توجيه التحية والتقدير الـى لجنـة الانتخابات المركزية التي قامت بواجبهـا بكـل اقتـدار ومسؤولية، وكذلك اوجه التحية والتقـدير للمـراقبين العرب والاجانب على دورهم في مراقبـة الانتخابـات واخص بالذكر الرئيس جيمي كارتر.

لقد برهن شعبنا بانجازه هـذه الانتخابـات التـشريعية وقبلها الرئاسية والمحلية،عن نضج في الوعي والأداء الديمقراطي، وهذا ما ينبغي ان ينظر إليه العالم اجمـع،

على أنه شهادة جدارة واهلية، لبناء حاضر ومـستقبل هذا الشعب، في إطار دولة حديثة يستحقها. وفي ظـل نظام ديمقراطي تعددي،تحكمه سـلطة القـانون، وروح وأخلاقيات العصر الذي نعيش فيه، حيـث يتمتـع كـل مواطن رجلا كان أو امرأة بالحقوق والحريـات التـي يكفلها القانون.

ايتها الاخوات.. ايها الاخوة

اتوجه من على منبر مجلسكم هذا، بالتحية إلى شـعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات، لاؤكد لكـل فلـسطيني وفلسطينية، بأن فرحتنا الحقيقية ستكتمل فقط، يوم ننال حريتنا، يوم تقوم دولتنا المستقلة وعاصـمتها القـدس الشريف، يوم تحرير أسرانا، ويوم تحل قضية اللاجئين

حلاً عادلاً ومتفقاً عليه، استنادا للقـرار ١٩٤، ويـوم نحقق حلم قائد ثورتنـا، وبـاني أول سـلطة وطنيـة فلسطينية، القائد الرمز ياسر عرفات.

أتوجه بالتحية اليوم إلى أعضاء مجلسكم، الذين يقبعون خلف الأسوار في السجون والمعتقلات الاسرائيلية، مع الآلاف من خيرة أبناء شعبنا الأبطال، وأؤكد لهم جميعا، بأننا لن نألوا جهدا حتى يتم اطلاق سـراحهم، وحتـى ارى كل نائب منهم يأخذ مكانه في هذا المجلس. وكـل أسير يأخذ مكانه اللائق في مجتمعنا.

السيدات والسادة الحضور

لقد أدت نتائج انتخاباتنا إلى نشوء واقع سياسي جديد، أصبحت بمقتضاه حركة "حماس" صاحبة الأغلبية فـي

المجلس التشريعي، وبالتالي، فإنها من سيناط به مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، وأتوقع أن تتم تـسمية مـن سيشكل الحكومة، وأن تبدأ المشاورات المعتـادة بهـذا الشأن. كل ذلك سيترافق مع قيـام مجلـسكم المـوقر بانتخاب هيئة رئاسته، وتشكيل لجانه المتعددة ليكـون جاهزا لاستقبال التشكيل الحكومي الجديـد، وبرنـامج الحكومة وتوجهاتها وصولاً إلى منح الثقة.

ونتطلع إلى أن تتم جميع هذه الإجراءات حسب النظام، وفي أقرب وقت ممكن،لأن المهمات الملقاة على عاتقكم في هذه المرحلة، كبيرة وكبيرة جداً، وسـتجدون مـن جانبي كل تعاون وتشجيع، ذلك لأن المصلحة الوطنيـة هي هدفنا الأول والأخير، وهي فوق كل فرد أو فصيل.

وهنا أنتهز هذه المناسبة، لأتوجه بالتحيـة لمجلـسنا التشريعي الأول،الذي عمل تحت أقسى الظروف.

وأنجز عدداً كبيراً من القوانين، وتـابع وراقـب قـدر الإمكان أعمال الحكومات المتعاقبة، والتي هي الأخـرى تستحق منا التنويه بأعمالهـا والثنـاء علـى جميـع مبادراتها وإنجازاتها. آملين أن تقوم الحكومة القادمـة بإكمال مسيرتها، وتطوير أدائها على نحو تتحقق فيـه مصالح وأماني الجماهير.. التي انتخبت والتي ستراقب أداء من انتخبت سـواء علـى الـصعيد البرلمـاني أو الحكومي.

أيتها الأخوات أيها الإخوة
السيدات والسادة الحضور

اليوم وأمام مجلسنا التشريعي الثـاني، وكمـا جـرت العادة، أود الحديث معكم، ومـع شـعبنا ومـع العـالم

بأسره، بكل مسؤولية ووضوح وصـراحة، مـستعرضاً بداية فصول تجربتنا الوطنية الصعبة والمعقدة، والمليئة بالانجازات الكبرى أيضا، التي حققتها منظمة التحريـر الفلسطينية قائد هذا الشعب، والمرجع السياسي الأعلى لهيئاته ومؤسساته وإطاراته كافة، وما كان لإنجازاتنـا عبر هذه المسيرة الطويلة أن تتحقـق، لـولا اعتمـاد منظمة التحرير الفلسطينية على الوحدة الوطنية، وعلى اعتماد أنجع سبل الكفاح، وتبني سياسـات محـسوبة ومدروسة ومستنيرة، تحكمها المصلحة الوطنية العليـا للشعب الفلسطيني،وتـستند إلـى قـرارات الـشرعية الدولية.

بفضل ذلك، أفشلنا أخطر المشاريع التي كانت تستهدف طمس الهوية السياسية للشعب الفلـسطيني وحقوقـه الوطنية. واستطاعت المنظمة أن توصل قضيتنا إلى كل

ركن من أركان العالم، وإلى كل شعب من شعوبه، حتى فُتحت لنا أبواب الأمم المتحدة، التي وقف ياسر عرفات باسمنا جميعا على منبرها، رافعاً غصن الزيتون مطالبا العالم بعدم إسقاطه.

ولقد تواترت الاعترافات الدولية والاقليميـة، بـشعبنا وبمنظمتنا وحقوقنا، لتشكل مخزون دعم سياسي ما زلنا نستمد منه القوة والحضور الدولي الفعال.. وكذلك حين بلورنا مع أشقائنا العرب والمسلمين، مبادرات سياسيةً واقعية، تم التعبير عنها بقرارات متوازنة صدرت عـن القمم العربية والإسلامية، تضع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كقضية مركزية للعالمين العربي والإسلامي، وتخاطب العالم بلغة العصر، مما وفر لنا سياجاً معنويـاً وسياسياً لا غنى عنه، في جميع مراحل كفاحنا الوطني وتحركنا السياسي.

لقد قادت منظمة التحرير هذه الحقبة التاريخية الهامة، على الرغم من وجـود قائـدها وقيادتهـا واطارتهـا ومؤسساتها خارج الوطن. وواجهـت معـارك شـديدة القسوة للحفاظ على وجودها ورسالتها وحقوق شعبها. وما كان لمنظمة التحرير وللثورة الفلسطينية ان تبقـى على قيد الحياة، وأن تتجاوز جميع محاولات التـصفية والإبادة، لولا إقدامها إلى جانب كفاحها المسلح العنيـد والصلب، على مبادرات سياسية شجاعة، أضافت زخماً نوعياً للقضية الفلسطينية، واسـتقطبت دعمـاً هـائلاً، إقليمياً ودولياً أدى إلى الاعتراف بهـا كممثـل وحيـد للشعب الفلسطيني، وناطق مقتدر ومؤهل باسمه وباسم حقوقه الوطنية. ومن هذا المنبر، الذي يـشكل جـزءاً أساسياً من مجلسنا الوطني، أؤكـد وجـوب اسـتكمال الحوار بين كافة القوى والفصائل، لتفعيـل منظمتنـا،

وتجديد إطاراتها وهياكلها، وتطوير أدائهـا فـي كـل المجالات. لقد بدأنا بهذا الحوار منذ زمن طويـل.. وآن الأوان للتوصل إلى النتائج المرجوة.

وفي هذا السياق.. إخواني أخواتي.. فـإنني اسـتذكر معكم محطة اخرى هامة، من محطات مسيرتنا الوطنية المظفرة الا وهي.. مبادرتنا التاريخية الـشجاعة فـي دورة المجلس الوطني عام ١٩٨٨ في الجزائر، بإعلان قيام دولة فلسطين في المنفى، وإعلان الاستقلال، الذي اقترن باعترافنا بـالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ممـا أسـس لدولتنا المنشودة وحدد معالمها ومحتواها، بحيث رفعت هذه المبادرة المدروسـة والمحـسوبة مـن مـستوى الاعتراف الدولي بنا.وترافق هذا مع تفجر الانتفاضـة الشعبية الأولى عام ١٩٨٧ التي ساهمت بشكل حاسـم في تبني مبادرتنا فأضحى العالم يتعامـل مـع شـعبنا

وقضيتنا وقيادتنا، تعامل دولة لدولة، مما أعطى لهجوم السلام الفلسطيني في حينه، بعداً سياسياً يتجاوز كونـه إعلاناً من طرف واحد، ليصبح التزاماً دولياً لكـل مـن اعترف به، وأقام علاقات كاملة مع دولة فلسطين على أساسه.

كما أثمرت تراكمات هذا العمل النضالي السياسي، حين وقع اختلال كبير، في التوازن الدولي، بسقوط الاتحـاد السوفييتي ونشوب حرب الخليج الثانية،فظهرت الحاجة إلى البحث والتفكير فـي معـادلات اسـتقرار جديـدة للمنطقة. ولو لم تكن فلسطين حاضرة كدولـة معتـرف بها، وكمنظمة تجسد كياناً سياسياً وتمثيلياً قوياً، لقفـز العالم بقواه الجديدة عنا، ولما فكر أحد بنا، في سـياق أية ترتيبات إقليمية ودولية. وبالتقاط الفرصة لتثبيـت هذا الحضور، بدأت عجلة عمل سياسي جديد بالدوران،

وبدأ الحوار الاميركي الفلسطيني الذي كان محرماً لعقود خلت، ثم بدأت عملية السلام في مدريد، وكلنـا يعـرف فصولها وتفاعلاتها وتطوراتها، وفي ذات الوقت كانـت قنوات سرية تعمل بموازاة القنوات العلنية.. أسفرت عن اتفاق أوسلو، والإعتراف المتبادل بـين اسـرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد شاعت مقولات عديدة حول هذا الاتفاق، هدفت إلى التشكيك به وإثارة الغبار حول حقيقته، وكان أبرزها أن اتفاق أوسلو تم من وراء ظهر الشعب الفلسطيني، كون المفاوضات أديرت في نطاق من السرية التامـة- وأود هنا تكرار ما أكدت عليه، في الكثير مـن المناسـبات، بأن العمل السياسي في نطاق سري، هو أمر مألوف في جميع او معظم المفاوضات التي تجـري بـين طـرفين متصارعين. أما نتائج المفاوضات، فهي بالقطع علنيـة

وتكسب شرعيتها من حتمية عرضـها علـى الإطـار السياسي والتمثيلي، والحصول علـى موافقـة الإطـار عليها، ولقد حدث ذلك، حين قدمنا الاتفاق، بحرفيته إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وناقـشته وصـوتت عليه وأقرته.

منذ ذلك الحين، قبلنا واحترمنا حق أي فرد او مجموعة أو قوة سياسية في الاعتراض علـى اتفـاق أوسـلو، ولكننا لم ولن نقبل التشكيك في شرعيته، لأنـه ومنـذ ساعة المصادقة عليه، أضحى حقيقة سياسية نلتزم بها وسنواصل هذا الالتزام.

وبمقياس موضوعي، لما حدث جراء اتفاقات أوسـلو، فإننا وإن كنا نعتبرها لا تتضمن كل ما نريـد، إلا أنهـا أدت إلى قيام أول سلطة وطنية فلسطينية على أجـزاء من أرض الوطن، واتاحت عودة عـشرات الآلاف مـن

أبناء شعبناالى وطنهم من المنافي والشتات. وأسـست هذا المجلس- الذي أرادته إسرائيل، في بدايـة الأمـر مجلسا إدارياً لا يحمل أي محتـوى سياسـي تمثيلـي تشريعي، إلا أننا فرضناه كإطار اقرب منه الى برلمـان الدولة. وفرضنا الانتخابات كوسيلة لاختيار أعـضائه، وطورنا صلاحياته ومسؤولياته، لتصل إلى ما وصـلت إليه في قانوننا الاساسي، الذي هو الدستور المؤقـت، إلى أن نقر دستورنا الدائم لدولتنا العتيدة بأذن الله.

وعلى الرغم من أن الإنجازات التي تحققت فـي بدايـة تطبيق اتفاق أوسلو يراها البعض بأنها كانت متواضعة إذ لم يتجاوز الانسحاب الإسرائيلي في المراحل الأولـى الواحد بالمائة، إلا أن إسرائيل انسحبت فـي المراحـل اللاحقة من كل مدننا، وكان متوقعا لعمليـة الـسلام أن تقود إلى إنهاء الاحتلال لجميع الأراضـي الفلـسطينية

التي احتلت عام ١٩٦٧، وحل جميع قـضايا الوضـع الدائم،وفق اتفاقات اوسلو ذاتها ومن خلال المفاوضات. وأود التذكير أيتها الأخوات والإخوة كيف ثارت ثـائرة القوى المتطرفة في اسرائيل، التي قامت باغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسـحق رابـين ونحـن فـي أول الطريق. وفي الحقيقة لم يكن الأمـر مجـرد اغتيـال سياسي، وانما محاولة مقصودة لوضع حـد لمـسيرة سلمية، كانت

تمضي قُدماً نحو أهدافها. واستبدالها بنهج مختلف، ألا وهو نفي الشريك الفلسطيني، وفرض حلـول أحاديـة الجانب، تستند إلى منطق القوة الغاشمة، وفرض الأمر الواقع بقوة الـسلاح مـع الاسـتمرار فـي التوسـع الاستيطاني.

وقد جاءت السياسات الاسرائيلية اللاحقة وفق برنامج واجراءات تعمل على الغاء اتفاق اوسلو، الامـر الـذي جمد عملية السلام واطلاق العنان للتطرف ودمـر كـل الجهود التي بذلت لخلق منـاخ جديـد بـين الطـرفين الفلسطيني والاسرائيلي. وكان ذلك كله بمثابة التمهيـد لعهد رئيس الوزراء أرييل شارون الذي أعلنها معركـة مفتوحة ضد الشعب الفلسطيني، تمثلـت فـي تـدمير منهجي لأطر السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

لقد أقام جدار الفصل العنـصري، وضـاعف عمليـات الاستيطان في الضفة الغربية وشدد القبـضة الحديديـة والحصار على الشعب الفلسطيني فـي جميـع أمـاكن تواجده وحاصر رئيسها الى ان وافته المنية.

وأود في هذا المجال، أن أؤكد، بأننا نتابع مع اصدقائنا في العالم بأسره، أسباب استشهاد الرئيس الراحل القائد

الرمز ياسر عرفات، ولن نطوي هذا الملـف، فقـضية استشهاد أبو عمار ستبقى مفتوحة حتى يتم جلاء كـل الحقيقة.

الأخوات والإخوة الحضور،

لقد اعتمدت الحكومة الإسـرائيلية نهـج الإجـراءات أحادية الجانب بديلاً عن المفاوضات. وأود تذكيركم بأن اقدام رئيس الوزراء شارون علـى خطـة الانـسحاب احادي الجانب من قطاع غزة قُرئت من جانبنا على انها اجراء جراحي، لإلغاء خطة خارطـة الطريـق، التـي قبلناها كمبادرة دولية تتـضمن التزامـات فلـسطينية اسرائيلية متبادلة على الـصعيد الأمنـي، والتزامـات إسرائيلية على صعيد وقـف الاسـتيطان والانـسحاب

العسكري، وعقد مؤتمر دولي والعـودة إلـى طاولـة المفاوضات لحل جميع قـضايا الوضـع الـدائم وهـي "اللاجئون والقدس والمستوطنات والحـدود والميـاه"، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلـسطينية المنشودة، وتحقيق السلام العادل والدائم.

وهنا أود تسجيل حقيقة موضوعية، لتطورات مـا بعـد اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين.. وحتى يومنا هذا.. وهي أن التطرف الاسـرائيلي نجـح فـي ادخالنا الى دائرة الفعل ورد الفعل، وأغرقنا في نزيـف دموي، مما خلق مناخا يصعب معـه تغليـب الجانـب السياسي والتفاوضي في ادارة الصراع.

ولا نستطيع أن نتجاهل بالمقابل أنه جـرت محـاولات جدية وعلى مستويات رفيعة، لوقف التدهور في عملية السلام برمتها، ومنها قمم شرم الشيخ، وقمـة كامـب

دافيد، وآخرها خطة خارطة الطريق و رؤيـة الـرئيس الأمريكي جورج بوش القائمة على أساس قيـام دولـة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومزدهرة تعـيش بـأمن وسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. وهـذا بـدون أدنى شك تطور تاريخي في موقف الولايـات المتحـدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار وإدراكاً منا للمـصلحة العليـا لـشعبنا الفلسطيني فقد كان التوصل إلى هدنة وفرت في المـرة الأولى هدوء غير مسبوق لمدة لا تقل عن ثلاثة اشـهر وما تبعها خلال العام الماضي من تهدئة نـسعى معـا وبجدية لتثبيتها كي نوفر المنـاخ المـواتي لاسـتئناف المسيرة السياسية والعودة الى طاولة المفاوضات على أساس الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة.

اخواتي واخواني أعضاء المجلس،

يجري كثير من الحديث وبنوع من التشهير عن تضخم الجهاز الاداري للسلطة وكلفته المالية المرتفعة، فهـل نستطيع أن نتجاهل أن العدوان الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة قد ترك آثارا مدمرة على وضـعنا الـداخلي اقتصاديا وإداريا، حيث التحق بطوابير العـاطلين عـن العمل عشرات الآلاف من العمال الذين منعوا من دخول اسرائيل، وتقلصت رؤوس الاموال الخاصة العاملة فـي الاراضـي الفلـسطينية، ولحـق الخـراب والخـسائر بالمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفـة بـسبب سياسة العقوبات الجماعيـة، والإغلاقـات والحـواجز وتدمير البنى التحتية واقتلاع الاشجار وغيرها ممـا لا حصر له من اجراءات احالت حياة الشعب الفلـسطيني

الى جحيم.

ولقد افضى الوضع المشار اليه، الـى تحمـل الـسلطة الوطنية الفلسطينية وحدها جميع هذه الاعباء، وصارت بحكم هذه الظروف هي المسؤولة عن حل مشاكلَ لهـا اول ولا يعرف لها آخر، يقـف فـي طليعتهـا مهمـة امتصاص جيوش العاطلين عن العمل، وبخاصـة مـن خريجي الجامعات، الـذين ينهـون دراسـتهم سـنويا بالآلاف، ولا يجدون فرص عمل في ظل ضعف القطـاع الخاص، وضعف قدرته على استيعابهم، الامـر الـذي افضى الى تحول السلطة سواء ارادت او لم ترد، الـى اكبر رب للعمل، وهو ما اسفر حكما عن تـضخم فـي الجهـاز الـوظيفي الحكـومي، وأُتخمـت الـوزارات والمؤسسات بالموظفين.

وكما تعلمون جميعا، فقد أدى هذا الوضع إلـى تحميـل الموازنة العامة حملا ثقيلا وزاد من اعتمادنـا الكبيـر على الدعم الدولي، وجعل تأمين مـستلزمات القطـاع الحكومي من رواتب ومصروفات جارية، عمليةً تتطلب من كل حكومة، التحرك بشكل دائـم ومـستمر لحـشد علاقاتنا الدولية ولتأمين الدعم من قبل الأشقاء العـرب والأصدقاء في العالم.

واذا كانت قد حصلت اخطاء وتجاوزات ومخالفات فعلينا ان لا ننسى الانجازات التي تمثلت في بناء المؤسـسات واعادة الاعمار في مختلف المجالات وخاصة قطـاعي التعليم والصحة.لقد بدأت الحكومات الـسابقة بتوجيـه واشراف من المجلس التشريعي بعملية إصلاح شـاملة تهدف إلى تصويب الوضع الاستثنائي مالياً مـن خـلال ترشيد القطاع العام وتخفيف العبء عن الموازنة. على

الرغم من التحديات، التي تواجه هذه العملية، وأولهـا استمرار الإجراءات الإسرائيلية التعسفية، وما يترتـب عليها من وضع اقتصادي متدن، وقد تم إحراز تقـدم لا بأس به، وعلى الحكومة القادمة ومن موقع المسئولية الوطنية، الاستمرار في هذا الجهد.

اخواتي واخواني

ومن موقعي، كرئيس منتخب للسلطة الوطنية وكرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانطلاقـاً من برنامجي الذي انتخبت على أساسه أؤكد علـى مـا يلي..

أولاً: سنواصـل التزامنـا رئاسـة وحكومـة بـالنهج

التفاوضي كخيار استراتيجي سياسـي واقعـي وحيـد، نجني من خلالـه ثمـار كفاحنـا وتـضحيات شـعبنا المتواصلة ونضاله الحثيث على مدى عقود طويلة مـن الزمن.وسنجد عبر ادارة المفاوضات بجديـة وحكمـة، فرصة عملية لتحقيـق أهـدافنا الوطنيـة المـشروعة ويدعمنا في ذلك قرارات دولية شديدة الوضوح بـشأن قضيتنا وحقوقنا.

وفي الوقت الذي نعتمد فيه النهج التفاوضـي كخيـار سياسي، يتوجب علينا مواصلة تعزيز وتطوير أشـكال المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي.

مطلوب منا جميعا الاستمرار في تفعيل و تقويـة دور منظمة التحرير الفلسطينية كونهـا الممثـل الـشرعي الوحيد لشعبنا والتي تقود وتشرف على كل ما يتعلـق

بمصيره بما في ذلك المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

ثانياً: ان تعطيل المسار التفاوضي من قبـل اسـرائيل، واستبداله بسياسة القبضة الحديدية والمغامرات احادية الجانب ومواصـلة بنـاء الجـدار، وتعزيـز وتطـوير الاستيطان،ومواصلة سياسة الاغتيالات لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور والابتعاد عن السلام والاستقرار واذا كان هنالك من يظن إن هذا النوع من السياسات سيرغم شعبنا على رفع الراية البيضاء والاستسلام فهو واهـم تماماً.. اذ انه لا يعرف حقيقة هذا الشعب وايمانه وقوة تصميمه على نيل حقوقه كاملة غير منقوصـة، ومـن هنا، أؤكد رفضنا المطلق لنهج الأحادية، وأتوجه بنداء إلى العالم المتعطش لرؤية سلام واستقرار في الـشرق الاوسط واخص بالنداء اللجنة الرباعية وبوجه خـاص

الادارة الاميركية، كي تبدأ على الفـور جهـودا جديـة لاعادة المسار التفاوضي الـى العمـل علـى اسـاس الشرعية الدولية ورؤية الرئيس بوش والمبادرة العربية للسلام والاتفاقات والتفاهمات الموقعة من أوسلو حتـى خطة خارطة الطريق.

ثالثاً: إن التغيير الداخلي- الذي حدث جراء الانتخابـات التشريعية الثانية- والذي أدى إلى حصول حركة حماس على أغلبية أعضاء المجلـس التـشريعي، ينبغـي أن لايستخدم كذريعة لمزيد من العدوان ضد شعبنا ولامبرراً لابتزازه. فالشعب الفلسطيني يجب ألايعاقب على خياره الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع، وقيادة هذا الـشعب واننا شخصياً نرفض هذا الابتزاز وندعو الجميـع الـى

التراجع عنه.

رابعاً: إن عملية اصلاح السلطة الوطنية، يجـب أن لا تتوقف، وسأواصل رعاية جميع المبادرات الإصـلاحية، سواء تلك التي يقوم بها القضاء، تنفيـذاً لقـرار مـن جانبنا، أو أي مبادرات جديدة تصب في هـذا الإتجـاه. لأنني مصمم علـى تنفيـذ برنـامجي الـذي فوضـني وانتخبني شعبنا علـى أساسـه وتطبيـق الـشعارات الأساسية التي رفعتها للوصول إلى سلطة واحدة ثابتـة قوية وفعالة، توفر الأمن والأمان لكل مواطنيها وتمتلك القدرة على الوفاء بالتزاماتها وحماية مصالح شـعبها. سلطة تحتـرم القـوانين وتلتـزم بتنفيـذها، وتحتـرم مؤسساتُها مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيـز سـلطة القضاء على وجه الخصوص،وفرض سـلطة القـانون

الواحد على الجميع، وسلاح شرعي واحـد، وتعدديـة سياسية، سلطة تكون مقدمة سـليمة لـولادة دولتنـا العتيدة دولة فلسطين المـستقلة وعاصـمتها القـدس الشريف، التي نحلم بأن نراها اضـافة نوعيـة للـدول القائمة في المنطقة، تؤدي التزاماتها بكفاءة ومصداقية وتتمتع بحقوقها على قاعدة العدالة، ولا نريد أكثر ممـا كفلته لنا الشرعية الدولية ككل لا يتجزأ.

وكما أجرينا انتخابات حـرة ونزيهـة، نتطلـع لرؤيـة حكومة تواجه التحديات وتؤدي مهامهـا بكـل كفـاءة واقتدار وبمناسبة الحديث عن حكومتنا العتيـدة فـإنني أذكّر أعضاء المجلس- واعضاء الحكومـة القادمـة- بحتمية احترام كافـة الالتزامـات الموقعـة، والعمـل بمقتضى المصلحة الوطنية على انهاء ظاهرة فوضـى السلاح وبما أن الجميع يشارك الآن في بنية وهيكليات

سلطة وطنية بكل مؤسساتها فعلى الجميـع أن يلتـزم بحتمية وجود سلاح واحد هو سلاح الشرعية.

خامساً: اني وبعد كل ما تقدم، أؤكد على حقيقة كانـت بمثابة الدرع الواقي لثورتنا ومنظمتنا وسلطتنا الا وهي عدم الانجرار في مواقفنا وسياساتنا، الى أي تمحور من أي نوع ذلك لأننا نعتز بعمق انتمائنا العربي والاسلامي ونعتز بدورنا الوحدوي والتوحيدي فيهما، مثلما نعتـز بوقوف الجميع معنا ومـع حقوقنـا وعدالـة قـضيتنا واحترام قرارنا الوطني المستقل.

ايتها الأخوات ايها الاخوة:

اسمحوا لي.. أن اتطرق إلى أحد أهم وأخطر جوانـب تجربتنا في السلطة الوطنية، وأعني به الأمن..

إن البعد الأمني في مشروعنا الوطني، ظهر ومن خلال تجربة السنوات العشر الماضية، على انه بعد مفـصلي رئيسي، يتحدد على ضوء أدائنا له، مستقبل تجربتنـا، ومشروعنا.

والأمن.. هو توفير الأمان للمواطن وللمجتمع بأسـره، أمان للحياة من كل جوانبها. أمان لكل من يعيش علـى أرضنا وبين ظهرانينا.والامن هو تنفيذ التزاماتنا وهنـا تقع على كاهلنا جميعاً مسئولية كبيرة لمواجهة الفوضى التي تجتاح بعض مدننا، عبر عمليات السطو والاقتحام المسلح، واختطاف الأجانب، والأشقاء، الذين هم جميعا يعيشون على أرضنا، من أجل دعمنا والتعاون معنا.

إنني لن اسمح وعلى الحكومة ألاّ تسمح، باستمرار هذه

الظاهرة المشينة، وينبغي اتخاذ الاجـراءات الـصارمة والناجعة لوضع حد نهائي لها، ينبغـي ألاّ يـسمح لاي عابث باستغلال ارقى الشعارات واعدلها، كي يمـارس ابشع اشكال وصنوف التعدي على حرمة حياة المواطن وممتلكاته وعلى الضيوف والبعثات الدبلوماسية.

إن تحقيق الأمن يتطلب إيلاء المؤسـسة الامنيـة كـل الاهتمام لتمكينها من أداء دورها بما في ذلك التجهيـز والتدريب، وعلى الجانب الاسرائيلي،ودول المجموعـة الرباعية أن تسهل وصول السلاح والتجهيزات لقـوى الأمن، ويجب الإستمرار في عملية إعادة الهيكلة وفـق القانون الاساسي، وفي هذا الإطار سنعمل بشكل جـدي وحاسم على تنشيط عمل مجلس الأمن القـومي ليقـوم بدوره في رسم السياسات الأمنية وتوجيه عمل الأجهزة

الأمنية.

السيدات والسادة
الاخوات والاخوة أعضاء المجلس

كثيرة هي المهام والاعباء، فهناك قطاع التعلـيم الـذي يتطلب الاسراع في تطويره من خلال بنـاء المـدارس والمعاهد والجامعات القادرة على مواكبة التقدم العلمـي والاجتماعي. إن التعليم العصري الـذي يـستند الـى متطلبات التطور والانفتاح على العالم وبث روح التفكير الحر والاجتهاد ومقاومة الانغلاق والتعصب هو صمام الامان لتنشئة أجيال جديدة في جو صحي يـساهم فـي التنمية والتحديث والتقدم لمجتمعنا وشعبنا، وكل ذلـك اضافة للقطـاع الـصحي، والاقتـصادي والـصناعي

والزراعي والتجاري والثقافي والرياضـي والـسياحي وفي مجالات البيئة وكلها تحتاج الى إكمال مـا بـدأناه والبناء عليه نحو مجتمع حر متقدم وانسان فلـسطيني جديد مفعم بالأمل وبالنظرة نحو المستقبل، والاهتمـام بوضع إخوتنا وأخواتنا المعـاقين والجرحـى، وأسـر الشهداء والأسرى من أهلنا وجيوش الشباب العـاطلين عن العمل والأسر الفقيرة فلا ننسى أن النسبة الكبيـرة من شعبنا تعيش تحت خط الفقر.

إن بناء دولة ومجتمع جديرين بصفة الحداثة والتقـدم، يتطلب منا جميعا الحفاظ على المكتسبات التي حققتهـا المرأة في المجتمـع الفلـسطيني والحيلولـة دون أي انتقاص من دورها، فالمرأة الفلسطينية ناضلت وقاومت جنباً إلى جنب مع الرجل وصمدت بجواره علـى أرض وطنها وتساوت معه في الاستشهاد والسجن، ويحق لها

أن تتساوى معه في جميع الحقوق بعد أن تساوت معه في جميع الواجبات، فكل التحية إلى المرأة الفلسطينية.

موضوع آخر أود التذكير به والتركيز عليـه، يتعلـق بالنسيج الاجتماعي والـوطني لـشعبنا الفلـسطيني،إن مسلمي ومسيحيي فلسطين، مواطنون متساوون أمـام القانون. وأود التاكيد على اهمية حماية الحريات العامة والحريات الشخصية وفق القانون، وعدم المساس بهـا تحت اية ذريعة كانت، بما يشمل حرية التعبير والانتماء وسائر اشكال الحريات، بمـا فيهـا حريـة مؤسـسات المجتمع المدني.ونحن ملتزمون بتأمين وحماية ورعاية جميع الأماكن المقدسة المـسيحية والإسـلامية، ولـن نسمح لأية مجموعة مارقة أو جاهلة أن تثيـر نعـرات طائفية، ففلسطين مهد الديانات السماوية أرض الإسراء والمعراج، أرض الأقصى، كما هي أرض المهد وكنيسة

القيامة.

ويقودني الحديث أيها الاخوة الى موضوع القدس، قلب فلسطين النابض، لأؤكد أمامكم وأمـام العـالم أجمـع وأخص بالذكر الجانب الاسرائيلي، أن الإجراءات التـي تتم من عزل للمدينة وطرد لمواطنيها على شكل تطهير عرقي للمسيحيين والمسلمين الفلسطينيين، والاصـرار على تهويد المدينة، كل ذلك وغيـره مـن الاجـراءات الاسرائيلية التي تتناقض مع القانون الدولي، لن يكـون لها أي نوع من الشرعية، ولن تشكل أمراً واقعاً يقبـل به أي مواطن فلسطيني، وإن العناد الاسرائيلي بـشأن القدس ومستقبلها سيحول دون تحقيق الهـدف الـذي نصبو اليه، وهو تحقيق سـ ـلام عـادل بـين دولتـي فلسطين واسرائيل.

أُدرك وتدركون حجم الأخطار التي تتهدد مدينة القـدس

وسـكانها، وأتوجـه بنـداء الـى العـالمين العربـي والاسلامي، وكذلك الى العالم المسيحي من أجل مد يـد العون والمساعدة لأهلنا فـي القـدس وتـوفير سـبل صمودهم وبقائهم، ومن جانبنا فـسنعمل بكـل الجهـد والتصميم لتوفير الإمكانيات الكفيلة بتثبيت بقاء اهلنـا في القدس.

ايتها الاخوات ايها الاخوة:

باسمكم جميعا أتوجه بالتحية والـشكر والتقـدير إلـى أشقائنا في الدول العربية، وإلى الأشـقاء فـي العـالم الإسلامي، وإلى الأصدقاء فـي العـالم أجمـع شـعوباً وحكومات، على دعمهم ومساعداتهم وتأييدهم لـشعبنا الفلسطيني.

وأتوجه إلى جيراننا الإسرائيليين، خاصة وأنهم علـى أبواب انتخابات برلمانية لأؤكد لهم بأن الطريـق إلـى الأمن يمر عبر السلام العادل، وبأننا واثقون أنه لا حل عسكري لهذا الصراع، وان المفاوضات بيننا كـشركاء متساوين من شأنها وضع حد لدوامة العنـف التـي آن الأوان لنوقفها.

وأقول لهم بكل صراحة ووضوح أن استمرار الاحـتلال والاستيطان وآخر فصوله الهجمة الاسـتيطانية التـي تستهدف منطقة الأغوار لعزلها عـن بـاقي الأراضـي الفلسطينية في الـضفة الغربيـة والحـواجز والقتـل العشوائي وبناء الجدار والاعتقالات تقود إلى الكراهيـة واليأس وإلى استمرار الصراع.

فلنصنع معاً السلام اليوم قبل الغد، ولنعش في دولتـين متجاورتين، ولنثقف أبناءنـا ثقافـة الحيـاة لا ثقافـة

الموت، ولنعلمهم أن الإنسان الحر هو من يـدافع عـن حرية الآخر، وإن من يحب الله هو مـن يحـب أخـاه الإنسان.

وأود أن اؤكد بشكل خاص على أن عهد الحل الاحـادي المنفرد قد انتهى.

ان محاولة رسم مستقبل شعبنا في نطاق حل الكانتونات والمعازل وتمزيق الضفة الغربيـة والاسـتيلاء علـى الاغوار وعزل القدس وتكـريس الكتـل الاسـتيطانية سيؤدي الى اغلاق ابواب الحل بيننا. إن هناك شـريكاً فلسطينياً على استعداد للجلوس على مائدة التفاوض مع شريك اسرائيلي للوصول الى حل يستند الـى قـرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربيـة وخطـة خارطـة الطريق وينطلق من احترام كل الاتفاقيات والالتزامـات السابقة .

اننا نريد حلاً عادلاً يضمن انجاز الـسلام ولـيس حـلاً جزئياً منفرداً أو مؤقتاً او دولة ذات حدود مؤقتة يقضي على فرص تحقيق السلام. ونحن في انتظار أن تحـزم الحكومة الاسرائيلية أمرها وتتخذ قرارهـا فـي هـذا الشأن، لأن قرارنا في هذا الصدد هو الاسـتعداد التـام لبدء مفاوضات الوضع لنهائي فوراً.

وأؤكد للعالم أجمع أننا نؤمن بأن الحق فـوق القـوة، وأننا سنظل متمسكين بنفس العزيمة بحقوقنا وبرغبتنا في السلام، وعلى العالم بأسره أن يتحمل مـسؤولياته لجعل الحلم حقيقة.. الـسلام فـي الأرض المقدسـة.. السلام في أرض السلام.

وفقكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.